

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن جرحه فغاب الخ .  
قوله وإن جرحه فغاب ولم يعلم خبره فعليه ما نقص .  
يعني : إذا كان الجرح غير موح والصحيح من المذهب : أن عليه أرش ما نقص بالجرح كما قال المصنف وعليه أكثر الأصحاب وجزم به في المغني و المحرر و الشرح و الوجيز وغيرهم وقدمه في الفروع وغيره .  
وقيل : يضمه كله وهو ظاهر إطلاق كلام القاضي وأصحابه على ما يأتي بعد ذلك .  
فعلى المذهب : يقومه صحيحا أو جريحا غير مندل لعدم معرفة اندماله .  
فيجب ما بينهما فإن كان سدسه فليل : يجب سدس مثله .  
قلت : وهو الصحيح .  
وقدمه في الرعايتين و الحاويين قياسا على ما إذا أتلّف جزءا من الصيد .  
على ما تقدم قريبا وقد صرح في الهداية و المذهب و المستوعب وغيرهم بذلك .  
وكذا في الرعايتين و الحاويين وقدموا وجوب مثله من مثله لحما كما تقدم .  
وقيل : يجب قيمة سدس مثله وقدمه في الخلاصة وأطلقهما في الفروع بليل وقيل .  
قوله وكذلك إن وجده ميتا ولم يعلم موته بجنايته .  
إذا جرحه وغاب عنه ثم وجده ميتا ولا يعلم : هل موته بجنايته أم لا ؟ .  
فالصحيح من المذهب : أن حكمه حكم ما جرحه وغاب ولم يعلم خبره جزم به في الوجيز و النظم وغيرهما وقدمه في المغني و الشرح و الفروع وغيرهم .  
وقيل : يضمه كله هنا وهو احتمال في المغني و الشرح لأنه وجد سبب إتلافه منه ولم يعلم له سببا آخر فوجب إحالته على السبب المعلوم .  
قال الشارح : وهذا أقيس قال في الفروع : وهذا أظهر كنظائر وأطلقهما في المحرر و القواعد .  
فائدة : لو جرحه جرحا غير موح فوقع في ماء : أو تردى فمات ضمنه لتلفه بسببه .  
قوله وإن اندمل غير ممتنع : فعليه جزاء جميعه .  
وكذا إن جرحه جرحا موحيا وهذا المذهب وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الفروع وغيره .  
وذكر المصنف و الشارح تخريجا : أنه لا يضمن سوى ما نقص فيما إذ اندمل غير ممتنع وأطلق القاضي وأصحابه في كتب الخلاف : وجوب الجزاء كاملا فيما إذا جرحه وغاب وجهل خبره .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف على ما تقدم فإن كلامه مطلق .  
فظاهر كلامهم : أن الجرح لو كان غير موح و غاب : أن عليه الجزاء كاملا